الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

العنوان :

بدائل التمويل في النظام المالي الإسلامي

– دراسة حالة الصيرفة الإسلامية بدولة السودان

للفترة 1991 – 2014–

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كلي ومالية دولية

تاريخ المناقشة يوم 2016/04/14

إعداد الطالب : زرقط رشيد

إشراف الدكتور منصوري الزين

السنة الجامعية : 2015 / 2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

العنوان :

بدائل التمويل في النظام المالي الإسلامي
– دراسة حالة الصيرفة الإسلامية بدولة السودان
للفترة 1991 – 2014 –

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كلي ومالية دولية

من إعداد الطالب :

زرقط رشيد

أمام اللجنة المشكلة من :

غزازي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيساً
منصوري الزين	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفاً ومقرراً
رزيق كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضواً مناقشاً
خضراوي ساسية	أستاذة التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضواً مناقشاً
بريش عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	عضواً مناقشاً
ضيف أحمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجلفة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية : 2015 / 2016

الملخص /

هدفت هذه الدراسة إلى بيان سمة التمويل في النظام المالي الإسلامي والتي تجعل منه نظاماً بديلاً عن نظيره التقليدي وما ينجرّ عن هذا الفارق الأساسي من نتائج متعلقة بتوازن حجم النقد ونظيره من السلع والخدمات كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية .

ولأن الموضوع غلب عليه الإطار النظري فقد تم الاعتماد على كتابات الفقهاء والاقتصاديين ، كما تم اتخاذ حالة الصيرفة الإسلامية بالسودان نموذجاً كونها الدولة العربية الوحيدة التي تطبق صيرفة إسلامية صرفة من أجل بيان معوقات تمويل التنمية الاقتصادية وسبل الصيرفة الإسلامية للحد منها .

وقد تبين أن التمويل الإسلامي بكل صوره لا ينشأ إلا بمقابل إنتاج أو بيع أو معاملة اقتصادية حقيقية وهذه سمته التي تميزه عن التمويل التقليدي الذي ينشأ بمجرد حاجة أو رغبة المتمول ، وهذا الترابط بين الاقتصاد الحقيقي والحجم النقدي في التمويل الإسلامي يبرزه تماماً المعيار الشرعي – للتفرقة بين صيغ البيوع القائمة على المدايانات الشرعية وبين التمويل الربوي – والذي ينصّ على ثلاثة شروط : الأول أن يكون البيع ركناً في العقد حين عقده ، والثاني أن يكون المستفيد من الزيادة المشروطة ركناً أساسياً في العقد ، والثالث وجوب عدم بيع السلعة العيْن قبل شرائها .

كما بينت الدراسة التطبيقية أن المصارف الإسلامية بالسودان لم تلعب دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي حدّت كثيرا من التمويل على أساس صيغ المشاركات ، ولهذا فقد تم اقتراح الاعتماد أكثر على المحافظ الاستثمارية القائمة صيغ السَّلَم والاستصناع لتخفيف المخاطر المتعلقة بالقطاعين الزراعي والصناعي .

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الإسلامية ، المعيار الشرعي ، سمة التمويل الإسلامي ، التنمية الاقتصادية ، المصارف السودانية .

Abstract/

This study aims to show the characteristic of financing in the Islamic financial system which makes it an alternative system to the Tradition alone and what results to this main difference can occur that are related to the balance of quantity of monetary and its counterpart of goods and services as a pre-condition to the economic development .

Since this topic is dominated by the theoretical side , so we relied an the writings of the scientists and the economists , also we took the case of the Islamic banking in Sudan as an example because it is the only Arab country that applied a pure Islamic banking in order to show the obstacles of financing the economic development and the measures to eradicate them .

It became clear that the Islamic financing does not found without production or selling or real economic deal that characterizes it unlike the Traditional financing which stands simply by the need of the financier , and this connection between the real economy and the quantity of monetary in the Islamic financing is shown by the Islamic criterion - to distinguish between the different forms of selling that rely onthe Islamic credits and financing withRiba -which respects three conditions : the first , selling must be a side in the agreement on time ,the second , the beneficial of monetary addition has to be a main side in the agreement , the third , it is obliged not to sell the existing good before buying it .

The practical side showed that the Islamic banks in Sudan does not play an important role in financing the economic development because of the difficult circumstances that eradicate the financing of Musharakat forms , therefore it is suggested to rely more on the Investing portfolio of Salam and Istisnaa to eradicate the dangers related to the agricultural and industrial sectors .

Keywords : the Islamic banking, the Islamic criterion, the characteristic of the Islamicfinancing, the economic development, the Sudanese banks .